# ناشطون في ذي قار و بابل يحتفلون باليوم العالمي لحقوق الإنسان

## مواطنون لـ(المدى): هناك تضييق على الحريات العامة والخاصة

□ الناصرية - بابل / حسين العامل - إقبال محمد

**في الوقت الذي جددت فيه لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، رفضها العديد من الفقرات التي وردت في مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي التي قدمتها الحكومة الى مجلس النواب مؤخرا والتي تزامنت مع ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، اعربت شرائح اجتماعية مختلفة في ذي قار وبابل عن قلقها من بعض الممارسات الحكومية وغير الحكومية التي من شأنها التضييق على مساحة الحريات العامة التي كفلها الدستور .**

ففي الناصرية يصف المواطن علي الورد الذي التقته المدى بمناسبة الذكرى ٦٣ لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان التوجهات الحكومية وغير الحكومية المتمثلة بالتضييق على المتظاهرين المطالبين بتحسين الخدمات والملاحقات القضائية لوسائل الاعلام وفرض اجندات دينية متشددة تحد من الحريات الفردية ، بالممارسات الدكتاتورية التي تتناقض مع التوجه الديمقراطي للدولة العراقية المعاصرة واوضح رأيه قائلا:

إن هكذا اجندات قائمة على رؤى شمولية محكوم عليها بالفشل كونها ممارسات غير ديمقراطية لا تنسجم مع التوجه العام في بناء الدولة المدنية المعاصرة. واضاف ان بعض القوى السياسية المتشددة اخذت تكشف عن انيابها الضارية تجاه الحريات واللافت للانتباه ان هذه الممارسات تؤكد يوما بعد يوم نزوع تلك القوى المتشددة الى ارتكاب خروقات عديدة لبنود الدستور، وهي بوعي منها او بدون وعي تكشف عن ادائها لدور قمعي لكل تجربة او حراك اجتماعي او ثقافي متجدد.

وكانت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، قد جددت الخميس الماضي ، رفضها العديد من الفقرات التي وردت في مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي التي قدمتها الحكومة الى مجلس النواب، مبينة ان العديد من فقرات المسودة "فضفاضة" وقابلة للتأويل من قبل الأجهزة الحكومية.

وقالت عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية أشواق الجاف "، إن "لجنة حقوق الإنسان لن تسمح بتمرير العديد من فقرات مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي".

بدوره دعا المواطن علي عبد العيد الحكومة الى الالتفات ومعالجة المشاكل الحقيقية التي تعصف بالمجتمع قبل التوجه الى خنق الحريات العامة كاشفا عن وجود جيش من العاطلين عن العمل ونحو ستة ملايين أمي في العراق فضلا عن النقص الحاد في الخدمات والفساد المستشري والتهديدات الامنية التي ما زالت تنهب حياة آلاف الضحايا من المدنيين.

ومن جانبها طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش ومقرها نيويورك، في وقت سابق، مجلس النواب العراقي بعدم تمرير مسوَّدة "قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي"، لأنه "يجرِّم حرية التعبير ويضيِّق على الحريات ويخرق القانون الدولي".

وكانت بعض الجهات الدينية المتشددة في مجالس المحافظات قد حالت في الاعوام الاخيرة دون إقامة العديد من المهرجانات والفعاليات الفنية والغنائية وعروض سيرك واغلقت الاندية الاجتماعية والثقافية، الامر الذي دعا العديد من المثقفين والشرائح الاجتماعية الاخرى الى اعلان رفضهم لتلك التوجهات عبر المشاركة في الاعتصامات والتظاهرات ورفع شعارات تحذر من استنساخ تجربة طالبان الأفغانية التي تجعل المدن العراقية شبيهة بقندهار ملا عمر وبن لادن.

ويحتفل العراقيون اسوة ببقية شعوب العالم بالذكرى الثالثة والستين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في العاشر من كانون الاول عام ١٩٤٨.

حيث يصف ناشطون في مجال الدفاع عن حقوق الانسان لائحة حقوق الانسان بحجر الاساس الذي اتاح للامم المتحدة اصدار العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الضامنة لحقوق الانسان والتي لها صفة الإلزام. مشيرين إلى أن اهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان تكمن بكونه اول وثيقة تصدر عن الامم المتحدة وتتبنى حماية حقوق الانسان وضمان حرياته، منوهين إلى أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعلى الرغم من كونه اعلانا غير ملزم للدول الا انه كان القانون الاساس الذي من خلاله اصدرت الامم المتحدة العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحقوق الانسان والتي لها قوة الالزام كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عام ١٩٦٦ والبروتوكولين الملحقين بهما وكذلك اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ واتفاقية سيداو المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيات اخرى.

لافتين الى اهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تضمن ٣٠ مادة في احترام وصون الكرامة الانسانية وضمان حقوق الافراد بدون تمييز بسبب الجنس او اللون او المعتقد .

وفي بابل اكد ناشطون ومتخصصون في حقوق الانسان ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان بمثابة صحوة للمجتمع الدولي تجاه المعاناة الانسانية التي يتعرض لها الجنس البشري في بقاع الارض بصرف النظر عن اللون والجنس والديانة والقومية.

وقال رئيس منظمة بابل لحقوق الانسان علي عبد الشهيد السعيدي خلال احتفال اقامته منظمة بابل لحقوق الانسان لمناسبة الذكرى ٦٣ لليوم العالمي لحقوق الانسان ان توافق حلول هذه المناسبة مع حلول شهر محرم الحرام شهر انتصار الدم على السيف ليعطينا عزما واصرارا على العمل من اجل الوقوف امام كل ما يسيء للانسان استلهاما لثورة سيد الشهداء ابي عبد الله الحسين الذي اضحى اعظم وانبل مثل للدفاع عن الحق والوقوف بكل جرأة وحزم امام الطغاة والمارقين الذين ارادوا امتهان الانسان وسلب حريته وكرامته ولا ننسى اننا وقبل تسع سنين اي قبل سقوط النظام المباد لا يستطيع احد منا ان ينبس ببنت شفة عن مفردة حقوق الإنسان التي كانت مفردة ترعب النظام آنذاك لانه كان موغلا حد العظم بدماء العراقيين وبحمد الله يوجد لدينا الآن ما يصعب عده من المنظمات التي تهتم بهذا الجانب الخطير من الحياة الانسانية .

واكد اننا نمر الآن في العراق بمراحل قلقة اجتماعيا حيث نفتقر الى الاستقرار والسلم الاجتماعي بسبب الانقسامات الحزبية والسياسية وقصور النظام القانوني اضافة الى الازمات الحكومية والصراعات الحزبية حول توزيع السلطة وهذا لا يعفينا من ممارسة الاستمرار في التأكيد على حقوقنا المدنية وندعو الجميع للتكاتف ورص الصفوف في مجتمع ديمقراطي موحد مشيرا الى انه وبعد ما حققته البشرية من انجازات خلاقة ومذهلة في كافة حقول المعرفة والحياة وبشكل تصاعدي ومتناسق يشمل مجمل اوجه الحياة وبأدق تفاصيلها مازالت تتسابق الافكار الخلاقة لخلق منظومات معرفية ومفاهيم ذات بعد انساني لرفاه وتقدم البشرية وهو ما يهمنا في هذه المناسبة التي تحل بها الذكرى الثالثة والستون لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وأكد ضرورة توفير المأوى لجميع المواطنين في مختلف أنحاء العالم وضرورة تنمية الريف والحضر على قدر المساواة بينهما وضرورة توفير أوضاع المعيشة السلمية والصحية لكل البشر وتوفير الضمان الصحي للجميع من المؤسسات الحكومية والقضاء على الأمية وكفالة حق الجميع في نيل الثقافة والتعليم المجاني في جميع مستوياته وتوفير ضمان اجتماعي شامل ورعاية اجتماعية لائقة وتحسين نظام الضمان الاجتماعي والتأكيد على حقوق العجزة والمسنين .

من جانبها قالت فوزية الجشعمي رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس محافظة بابل انه يجب على الانسان العراقي ان يأخذ حقوقه كاملة التي اقرها القانون العالمي لحقوق الانسان وان هناك حقوقا ضائعة في مجتمعنا وخاصة بين شرائح الأرامل والمهجرين والأيتام والمعاقين والفقراء مؤكدة ان العراق بلد غني ويجب توفير كل مستلزمات الحياة الكريمة لأبنائه.

وقالت نغم الانصاري رئيسة لجنة المراة في الهيئة التنسيقية العليا للتيار الديمقراطي: في ذلك الوقت الذي امعن رواد التمييز العنصري في اضطهاد الناس وتقسيمهم الى درجات ومراتب لا يقبل بها الله سبحانه الذي خلق الناس أحرارا لا فرق بين هذا وذاك الا بما امر الله من اعمال التقوى والعمل الصالح ، من هذا المنطلق اتفقت الاسرة الدولية متمثلة بهيئة الامم المتحدة على ان تعلن عن لائحة حقوق الانسان ملزمة دول العالم وحكوماته على التوقيع والعمل بها مؤكدة ان التيار الديمقراطي بكل مكوناته من قوى سياسية وطنية وشخصيات مستقلة وطنية وكجزء واع من المجتمع المتمدن والمتحضر ولتفعيل برنامجه اخذ هذا التيار على عاتقه السعي من اجل التمكن من المساواة التامة بين الرجل والمرأة وتفعيل دورها في ادارة الشأن العام وتشريع القوانين التي تكفل مشاركتها في اتخاذ القرارات وتنفيذها وازالة كل اشكال التمييز والعنف والتهميش في اوضاعها العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وكذلك اخذ على عاتقه ايلاء الطفولة عناية خاصة وذلك الحدث على تشريع القوانين الخاصة بها وفق المعايير الدولية بما يضمن منع سوء معاملة الاطفال بشتى صنوفها ونوفر لهم الاجواء الطبيعية لتنمية امكاناتهم وتفعيل مشاركة الشباب في ادارة الشأن العام واطلاق وتنمية وتوظيف طاقاتهم الكامنة في الابداع والعطاء والبناء والمطالبة بتوفير الضمان الصحي اللائق لشرائح المجتمع كافة وتنظيم وتطوير الرعاية الصحية بما يتناسب والتقدم العلمي والتكنولوجي في هذا المجال واحترام استقلالية عمل المؤسسات الثقافية والاعلامية وصيانة الحريات العامة وخصوصا حرية التعبير والتظاهر والاحتجاج والنشر وحرية الحصول على المعلومات وتداولها وتحرير الثقافة من قيود الفكر الواحد وتطبيق الزامية التعليم ومكافحة الأمية بين ابناء الشعب كافة ( أولادا وبنات ) لكي ننشئ ونربي اجيالا قادرة على حب وطنها والتضحية من اجله وان التيار الديمقراطي يسعى الى بناء قاعدة العدالة الاجتماعية في العراق الحبيب بين اطياف شعبه دون تمييز بين دين وآخر او طائفة واخرى او عرق وآخر .

وحضر الاحتفال عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني ومدراء بعض الدوائر الحكومية في المحافظة.


# Invitation for Bids (IFB)

**Republic of Iraq**
**Ministry of Municipalities and Public Works**
**Emergency Water Supply, Sanitation and Urban Reconstruction Project**
**TF: 054455**
**Supply of horizontal pumps, submersible pumps and Supply of chlorinators in Diyala Water Directorate**
**ICB-G01 -2011**

1. This Invitation for Bids follows the General Procurement Notice for this Project that appeared in Development Business, issue on 12 October, 2004

2. The Republic of Iraq has received the Iraq Trust Fund administered by the World Bank (hereinafter called "Grant") toward the cost of Emergency Water Supply, Sanitation And Urban Reconstruction Project (TF054455) and it intends to apply part of the proceeds of this Grant to payments under the Contract for:

**Supply of 210 horizontal pumps, 60 submersible pumps and 206 chlorinators. plus relevant spare parts**

3. The Ministry of Municipalities and Public Works now invites sealed bids from eligible and qualified bidders for:

Supply of horizontal pumps, submersible pumps and chlorinators;

**The delivery period shall be 180-210 days**

4. Bidding will be conducted through the International Competitive Bidding (ICB) procedures specified in the World Bank's Guidelines: Procurement under IBRD Loans and IDA Credits, and is open to all bidders from Eligible Source Countries as defined in the Guidelines.

5. Interested eligible bidders may obtain further information from Mr. Alaudeen Jassim, PMT office, Ministry of Municipalities and Public Works, 2nd Floor, Al mansour , Baghdad, Republic of Iraq, and inspect the Bidding Documents at the address given below from 9:00 a.m. - 2:00 p.m. Baghdad local time.

6. Qualifications requirements include:

**(a) Financial Capability**

The bidder must submit audited statements of accounts for the last five (5) years demonstrating sound financial position.

The Bidder shall furnish documentary evidence that it meets the following financial requirement(s):

**- Minimum average annual turnover in the last five [5] years: at least two (2) times amount of the bid subject of this bidding process.**

- The working capital should be more **than Thirty (30) percent of the Bid Price**

- Annual financial reports of the last 2 years demonstrating sound financial position

**(b) Experience and Technical Capacity**

The Bidder shall furnish documentary evidence to demonstrate that it meets the following experience requirement(s):

(i) Overall experience of the firm in the supply of goods and related services.

(ii) The bidder should have at least ten (10) years of Specific experience as manufacturer or supplier of items similar to the required in its bid.

**(iii): The Bidder has successfully completed as main supplier of goods at least two (2) contracts of at least the scope of supply and complexity comparable to the one in this bid, over a five-year period ending on the deadline for bid submission.**

(iv) The Bidder must include in its bid names and contact number of previous clients and an official letter from each client certifying that the sold goods similar to the goods object of this bidding process are still in GOOD operating conditions since the purchase.

**(c) Usage Requirements**

The Bidder shall furnish documentary evidence to demonstrate that the Goods it offers meet the following usage requirement **as stated in the technical specifications in the Bid Documents.**

A margin of preference for certain goods manufactured domestically shall not be applied.

7. A complete set of Bidding Documents in English may be purchased by interested bidders on the submission of a written Application to the address below and upon payment of a non refundable fee **US$200.** The method of payment will be paid in Cash or cashiers check, or direct deposit to specified account number The Bidding Documents will be picked-up from the PMT office address below ,or via mail and courier.

8. Bids must be delivered to the address below at or before **11:00 a.m. Baghdad local time on 30 January 2012.** Electronic bidding will not be permitted. Late bids will be rejected. Bids will be opened in the presence of the bidders' representatives, who choose to attend in person at the address below at before **11:00 a.m. Baghdad local time on 30 January 2012.**

All bids must be accompanied by a Bid Security of US$ **60,000 (sixty Thousand Dollar) and duration of validity of 148 days from the submission date** or an equivalent amount in a freely convertible currency by a reputable bank or financial institution selected by the bidder. If the institution issuing the security is located outside Iraq, it shall have a correspondent financial institution located in Iraq to make it enforceable. **The acceptable Iraqi Banks are the Top Ten certified by Central Bank of Iraq (List Attached)**

In addition to the original of the bid, the number of copies is: **Three (3)** copies, are required from bidders, each one must be put in an individual envelop and marked **COPY. In addition a soft copy of the Bid is required**

9. A pre-bid meeting will be held for those interested on before **11:00 a.m. Baghdad local time on 30 January 2012** (Baghdad local time) at the headquarters of the Ministry and to the address listed below to provide clarification.

10. The address referred to above is:

Address: **MMPW, Strategic Management office 2nd Floor- Al mansour**
City: **Baghdad**
Country: **Republic of Iraq**
Telephone: **Mobile No., +964 781-301556**
Electronic mail address: mmpw.pmt@gmail.com